# بنك التنمية الصناعية

## تقرير الحوكمة السنوي

## 2024

* صورة طبق الأصل مما تم عرضه على لجنة الحوكمة والترشيحات رقم ٣ بتاريخ ٢٤ يونيه ٢٠٢٥ م والموافقة عليه من اللجنة



قطاع الالتزام و الحوكمة

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إستلام وتسجيل الإدارة
يناير ١١ / ٢٠٢٥

# مقدمة

يؤمن بنك التنمية الصناعية بأن وجود حوكمة مؤسسية سليمة يؤدي إلى إدارة قوية للبنك، و يساعد على تحقيق أهداف البنك الإستيراتجية و إدارة عمليات البنك بشكل آمن و يضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسئولية الواجبة تجاه المساهمين و أصحاب المصالح بشكل عام ، و تعتبر تعليمات البنك المركزي الصادرة بشأن الحوكمة هي مرجع بنك التنمية الصناعية في تطبيق ممارسات الحوكمة وذلك بما يتماشى مع طبيعة أعمال البنك و أنظمته الداخلية.

و يواصل بنك التنمية الصناعية التقيد بإلتزامه في ترسيخ معايير الحوكمة الرشيدة لدى كافة العاملين بالبنك و التأكيد على إتباع القوانين و الضوابط الرقابية و أفضل المعايير المهنية و الأخلاقية ، بالإضافة إلى المحافظة على الشفافية و النزاهة في كافة التعاملات و الإفصاحات ، نظراً لأن تطبيق تلك المعايير يعد حجر الزاوية في الحفاظ على سمعة البنك و ثقة المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين.

و يؤكد مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية إلتزامه و إلتزام الإدارة العليا و كافة موظفي البنك بتطبيق المبادئ والتعليمات الرقابية الصادرة بشأن الحوكمة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات في تطبيق معايير الحوكمة، حيث عزز مجلس إدارة التنمية الصناعية إطار للحوكمة قوي مصمم للحفاظ على ثقة مساهميه مع توسع البنك و تطوره في بيئة خارجية سريعة التغيير.

علاوة على ماسبق، فإن مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية لا يدخر جهداً في سبيل نشر التوعية بالحوكمة و ترسيخ مبادئها لدى كافة العاملين بالبنك بمختلف مستوياتهم كون التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة لا يكون فقط بوضع السياسات و المواثيق بل بالدرجة الأولى يجعل الحوكمة ثقافة راسخة في المؤسسة تدفع العاملين للإلتزام بالمعايير المهنية و الأخلاقية .

يستعرض هذا التقرير أهم إنجازات بنك التنمية الصناعية خلال عام 2024 في تحسين منظومة الحوكمة لديه ، و جهوده المبذولة في سبيل الإلتزام بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري ، بالإضافة إلى الإجراءات التي قام البنك بإتخاذها في سبيل الوفاء بواجباته تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

## أولاً: الجهات الرئيسية الداعمة في تأسيس إطار الحوكمة

### 1. مجلس الإدارة

تتطلب الحوكمة فهماً واضـــحاً لأدوار كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المســـاهمين و علاقاتهم مع بعضهم البعض و علاقاتهم بأصحاب المصالح، و يصف هذا التقرير أدوار الجهات الرئيسية الداعمة في تأسيس إطار الحوكمة.

### تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من السادة الأعضاء المؤهلين لمناصبهم مع التنوع المناسب في القدرات والمهارات المتخصصة والخبرات والمعرفة ولديهم فهم كامل لمهام مجلس الإدارة واللجان التي يشاركون فيها وللبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك وقد تم تدعيم المجلس بأعضاء غير تنفيذيين مؤهلين ذوي كفاءة وخبرة تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس بإستقلالية تامة مما ينعكس على سلامة إتخاذ القرار.

يتشكل مجلس الإدارة من 9 أعضاء ، عضوين تنفيذيين و سبعة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم رئيس مجلس الإدارة و عضوين مستقلين ، و يراعى التشكيل وجود عضو مجلس إدارة لتمثيل الأقلية من المساهمين.

**و يوضح الجدول التالي تشكيل و صفة أعضاء مجلس الإدارة:**

| أسم العضو | الصفة | تاريخ الإلتحاق | جهة التمثيل |
|---|---|---|---|
| أ/أكرم يوسف عبدالكريم تيناوي | رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي | 2024/6/26 | بنك مصر |
| أ/ حسين أحمد إسماعيل رفاعي | الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب | 2024/6/26 | من ذوي الخبرة |
| أ/ منن على إبراهيم عوض الله | تنفيذي | 2024/6/26 | من ذوي الخبرة |
| أ/نيفين عصام الدين حسين جامع | غير تنفيذي | 2024/6/26 | بنك مصر |
| اللواء/نشأت محمد مرتضى عبداللطيف | غير تنفيذي | 2021/7/11 | صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع العام و الخاص وممثلاً عن نسبة مساهمة الأقلية |
| أ/ حسن مختار كمال الدين حجازي | غير تنفيذي | 2024/6/26 | مستقل |
| أ/ هاني رفعت القللي | غير تنفيذي | 2024/6/26 | بنك مصر |
| د/ عبدالعزيز محمد صلاح نصير | غير تنفيذي | 2024/6/26 | بنك مصر |
| أ/ وائل عاصم عبدالرحمن زيادة | غير تنفيذي | 2024/6/26 | مستقل |

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

## التغيرات التي طرأت على هيكل مجلس الإدارة خلال عام 2024

- **إنتهاء فترة عضوية كلاً من:-**

أ/غادة حسين محمد البيلي – رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
أ/ عبد الحليم عمر – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
أ/ ياسر عاصم - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
أ/ على محمود محمد شلبى- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
أ/ محمد محمود فتحي عوض- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

- **إنضم بتاريخ 26 يونيو 2024 لعضوية مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية كلاً من:**

أ/أكرم يوسف عبدالكريم تيناوي - رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي
أ/ حسين أحمد إسماعيل رفاعي - الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب
أ/ منن على إبراهيم عوض الله – عضو مجلس إدارة – تنفيذي
أ/نيفين عصام الدين حسين جامع - عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
أ/ حسن مختار كمال الدين حجازي - عضو مجلس إدارة – مستقل
أ/ هاني رفعت القللي - عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
أ.د/ عبدالعزيز محمد صلاح نصير- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
أ/ وائل عاصم عبدالرحمن زيادة - عضو مجلس إدارة – مستقل
هذا بالإضافة لإستمرار عضوية اللواء/نشأت محمد مرتضى عبداللطيف عضو مجلس إدارة غير تنفيذى ممثلا عن صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع العام و الخاص وممثلاً عن نسبة مساهمة الأقلية.

### مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة و المؤهلات اللازمتين لتأدية مهامهم على نحو يخدم مصلحة البنك ، بالإضافة إلى تمتعهم بالكفاءة والأهلية كما أنهم يخصصون الوقت الكافي و اللازم طوال فترة عضويتهم لتأدية واجباتهم و مهامهم بصورة فعالة.

و يتميز تشكيل المجلس ككل بالتعاون و المزج المناسب بين المعارف و المهارات و الخبرات المستمدة من مجموعة و اسعة من الخلفيات اللازمة لقيادة البنك.

### أعضاء مجلس الإدارة

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 ، مادة رقم "118" [1]حيث يتكون مجلس الإدارة من عدد ملائم من الأعضاء مدة عضويتهم ثلاث سنوات.
- وفقاً للتعليمات الرقابية ، ضم المجلس عضو مجلس إدارة ممثل عن الأقلية من المساهمين ، كما أن تمثيل المرأة في المجلس متماشي مع تعليمات البنك المركزي ( عضوتين على الأقل).
- تم تعيين رئيساً تنفيذياً للبنك من بين أعضاء مجلس الإدارة ، و يتولى رئاسة المجلس رئيساً غير تنفيذياً.

---

[1] يتولى إدارة البنك مجلس إدارة، يتكون من عدد من الأعضاء من ذوي الخبرات المتنوعة، تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات .ويجتمع مجلس إدارة البنك بصورة دورية بناء على دعوة من رئيسه أو من أغلبية أعضائه، ويجوز المشاركة في اجتماع مجلس إدارة البنك باستخدام إحدى وسائل الإتصال البصرية أو السمعية المؤمنة، وتحسب هذه المشاركة ضمن نصاب الحضور والتصويت .وتحدد الجمعية العامة البدالات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، ويحدد مجلس إدارة البنك مكافآت ومرتب وبدلات والمزايا الأخرى للعضو المنتدب.،وذلك كله طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها مجلس الإدارة.



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٢٥

## تجنب تعارض المصالح

- خلال عام 2024، لم يجمع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لغيره أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو جهة منح إئتمان و لم يقوم بأيه أعمال من أعمال الإدارة و الإستشارة في أي منهما.
- لم يمنح البنك أي تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات إئتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، أو لأي جهة يكون أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها و لهم سيطرة فعلية عليها ، أو أعضاء مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية خلال عام 2024.

## أدوار و مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة

**"لا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة التنفيذية"**

مجلس إدارة البنك مسئولا عن الإشراف على إدارة البنك بوجه عام ، و كذا متابعة تنفيذ أهداف البنك من قبل الإدارة العليا، و يتعين القيام بما يلي كحد أدنى لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك و ضمان فاعليته:

- إعتماد إستيراتيجية البنك و السياسات و الأهداف الرئيسية و الإشراف على تنفيذها و التأكد من نشرها بين العاملين بالبنك ، ووضع خطة عمل تحتوي على التالي كحد أدنى:
  - نطاق أعمال البنك و المخاطر التي يتعرض لها.
  - أهداف البنك الحالية و المستقبلية، على أن تكون محددة و قابلة للقياس.
  - موازنة تقديرية مستقلة لكل نشاط بالبنك و كذا النتائج المالية المتوقعة.
- إعتماد القوائم المالية للبنك بعد موافقة لجنة المراجعة.
- إعتماد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسئوليات في البنك ، و كذا إختيار كبار المسئولين من الإدارة العليا.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و قطاع المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها و متابعة ما تم إنجازه من تنفيذ أهداف البنك الإستيراتيجية ، و يتعين على أعضاء المجلس غير التنفيذيين الإجتماع بحضور رئيس المجلس مرة على الأقل سنويا و بدون الأعضاء التنفيذيين.
- عقد إجتماع بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين على الأقل مرة سنويا مع مراقبي الحسابات بدون الأعضاء التنفيذيين بحضور رئيسي قطاع المراجعة الداخلية و قطاع الإلتزام
- عقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و رئيس قطاع المخاطر بدون الأعضاء التنفيذيين على الأقل مرة سنويا.
- الرقابة والإشراف على أعمال البنك، دون أن تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية.
- وضع إطار عام لإدارة أي تعارض محتمل بين مصالح البنك وكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك والمساهمين والمستشارين وأية أطراف أخر ذات الصلة.
- تجنب وجود أي تعارض في المصالح في مهام مجلس الإدارة والتزاماته، وفي حالة ظهور أية شبهة لتعارض المصالح في مهام أو التزامات أحد أعضاء المجلس، يتعين عليه الإفصاح عن ذلك وعدم المشاركة في اتخاذ القرار أو التصويت.
- العمل على تحقيق مصالح المساهمين والمودعين والعاملين و أصحاب المصالح الأخرين ، على أن تكون الأولوية لمصالح المودعين .
- الإدراك والفهم الكافي للبيئة القانونية والرقابية التي يعمل بها البنك، والتأكد من الإلتزام بالقوانين والضوابط الرقابية.

- تخصيص الوقت الكاف والجهود المناسبة من جميع الأعضاء لضمان حسن إنجاز المجلس لمهامه
- يُعد من أهم مسئوليات المجلس اعتماد سياسة الحوكمة والسياسات ذات الصلة وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة وفقا لحجم أنشطة البنك ومدى تعقدها، ومستوى المخاطر، ونموذج أعماله،وكذا التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك، ويتعين على المجلس القيام بما يأتي:
- إرساء سياسة الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة تضم وجود آلية لحماية المبلغين وضمان السرية التامة؛ لتشجيع العاملين على المبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها، على أن يكون الإبلاغ بناءً على مستندات أو معلومات محددة.
- التأكد من اعتماد سياسة داخلية بالبنك بشأن إدارة أي تعارض محتمل في المصالح ، وذلك للتأكد من أن المعاملات المتعلقة بكافة الأطراف المرتبطة بالبنك يتم إجراؤها باستقلالية، مع مراعاة عدم الإضرار بمصلحة المساهمين والمودعين والبنك بشكل عام، على أن يقوم المجلس بالإفصاح اللازم، بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي عن المعاملات التي قد تحتمل وجود تعارض في المصالح.
- إرساء سياسة للمسئولية المجتمعية للبنك توضح مشاركة البنك في تنمية المجتمع من خلال القنوات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
- اعتماد سياسة الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام قانون البنك المركزي والتعليمات ذات الصلة.
- اعتماد السياسة الداخلية للتوظيف تتضمن معايير وضوابط لضمان تناسب خبرات ومؤهلات العاملين بالبنك مع متطلباتهم الوظيفية، على أن تشمل آلية لترشيح وتعيين مسئولي الإدارة العليا بالبنك وكذا الإشراف عليهم ومتابعة أداءهم ومساءلتهم، مع اعتماد خطة للتعاقب الوظيفي.
- قيام مجلس الإدارة بإعتماد كافة سياسات البنك الداخلية على سبيل المثال لا الحصر: سياسة إدارة المخاطر، وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأمن وسرية المعلومات، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمرتبات والمكافآت.
- التأكد من قيام البنك بمراجعة سياساته الداخلية كل 3 سنوات بحد أقصى وتحديثها إذا لزم الأمر، مع مراعاة اعتماد المراجعة أو التحديث من مجلس الإدارة، وكذا التأكد من تحديث إجراءات العمل – في الحالات التي تستدعي ذلك – لتعكس أي تعديلات تم إجراؤها على السياسات ذات الصلة.
- الأعتماد والمراجعة الدورية لمدى كفاءة وفاعلية السياسات الخاصة بالرقابة الداخلية ومناقشتها مع مسئولي الوظائف الرقابية بالبنك، وذلك لضمان وجود نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية.
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية فى كل نشاط على حده.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي أسفرت عنها ملاحظات المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات والبنك المركزي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك بالتنسيق مع لجنة المراجعة والإدارة العليا.
- اعتماد اختيار مسئول الوظائف الرقابية بالبنك (المخاطر والمراجعة والإلتزام)، والإشراف على كفاءة أدائهم وذلك من خلال التقييم السنوي الذي يتم لرؤساء تلك القطاعات من قبل لجان المجلس ذات الصلة.
- التحقق من أن السياسات تكفل عرض كافة المنتجات والعمليات على مسئول المخاطر والإلتزام بعد دراستها من قبل مسئول القطاعات المعنية قبل عرضها على اللجان ذات الصلة والمجلس.
- التأكد من وجود نظام معلومات فعال يضم كفاءة التقارير وتوافر المعلومات الهامة في الوقت المناسب إلى كافة المستويات الإدارية.

## إجتماعات مجلس الإدارة

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة حيث يجتمع بشكل دوري ست مرات سنوياً وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- وفقا للمتطلبات الرقابية ينص النظام الأساسي لبنك التنمية الصناعية مادة (24) إعتبار مشاركة العضو عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعلية في إجتماع مجلس الإدارة .
- إنعقد مجلس الإدارة خلال عام 2024 ، ثمان مرات، ويوضح الجدول الآتي إجتماعات مجلس الإدارة و صفة حضور كل عضو خلال عام 2024:

| تاريخ الإنعقاد | عام 2024 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأعضاء | 21 فبراير | 7 مايو | 23 يونيو | 26 يونيو | 30 يوليو | 3 سبتمبر | 16 أكتوبر | 27 نوفمبر |
| أ/غادة البيلي | بنفسها | بنفسها | بنفسها | - | - | - | - | - |
| أ/ عبد الحليم عمر | بنفسه | بنفسه | بنفسه | - | - | - | - | - |
| أ/ ياسر عاصم | بنفسه | بنفسه | بنفسه | - | - | - | - | - |
| أ/ على شلبى | بنفسه | بنفسه | بنفسه | - | - | - | - | - |
| أ/ محمد فتحي | بنفسه | بنفسه | بنفسه | - | - | - | - | - |
| اللواء/نشأت مرتضى | لم يحضر | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| أ/أكرم تيناوي | - | - | - | بنفسه | عبر الفيديو | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| أ/ حسين رفاعي | - | - | - | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| أ/ منن عوض الله | - | - | - | بنفسها | بنفسها | بنفسها | بنفسها | بنفسها |
| أ/نيفين جامع | - | - | - | - | - | بنفسها | بنفسها | بنفسها |
| أ/ حسن حجازي | - | - | - | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| أ/ هاني القللي | - | - | - | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| د/ عبدالعزيز نصير | - | - | - | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه | بنفسه |
| أ/ وائل زيادة | - | - | - | - | بنفسه | لم يحضر | لم يحضر | بنفسه |

- في نوفمبر 2024، إنعقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين بمراقبي حسابات البنك بحضور رئيس قطاع المراجعة الداخلية الأستاذ/ أيمن إبراهيم و بحضور الأستاذ/أحمد فتحي – رئيس قطاع الإلتزام و الحوكمة بدون حضور الأعضاء التنفيذيين ، تم مناقشة إجراءات البنك لسد فجوة المخصصات، و جاء هذا الإجتماع إلتزاماً من مصرفنا بتعليمات البنك المركزي بشأن الحفاظ على وظيفتي الإلتزام و المراجعة الداخلية و أيضاً الحفاظ على قنوات الإتصال المباشرة مع مراقبي الحسابات.
- كذلك إنعقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين برئيس مجموعة المخاطر - الأستاذ/ إيهاب يوسف، و تم تحديد جدول أعمال الإجتماع لمناقشة إنجازات مجموعة المخاطر – التحديات و المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك – المستهدفات المحددة لمجموعة المخاطر .

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
اعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

## تقييم مجلس الإدارة و لجانه

- لدى مجلس الإدارة آلية فعالة لتقييم أدائه على أساس مستمر . ويتطلب التقييم المجدي للمجلس تقييم فعالية المجلس بالكامل وعمل اللجان المنبثقة عنه فضلاً عن مساهمات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك على أساس سنوي.
- يتم الإبلاغ عن نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، ستكون هناك متابعة لأي أمور ناتجة عن هذه التقييمات. ويقوم المجلس بدراسة توصيات لجنة الحوكمة والترشيحات بشأن آلية و نماذج التقييم المستخدمة لتحديد أفضل نهج يؤدي إلى تقييم عملي وفعال للمجلس و لجانه.
- وفقًا لذلك، تتولى لجنة الحوكمة و الترشيحات عملية متابعة تقييم لجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. ويقوم مجلس الإدارة بعملية التقييم السنوي وفقًا لمنهجية تقييم الأداء المعتمدة ويتم الطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة إكمال التقييم الذاتي الخاص بالأداء الفردي لكل عضو في مجلس الإدارة .
- قُيم أداء مجلس الإدارة ولجانه و أعضائه لعام 2024 حيث شمل التقييم مجلس الإدارة ككل ولجانه وأعضاؤه و أيضا تم تقييم الأعضاء لبعضهم البعض ، وقد انتهى التقييم إلى كفاية وفعالية عملية اتخاذ القرارات، وتبادل المعلومات بين المجلس ولجانه، وتفاعل لجان المجلس مع مجلس الإدارة، و أداء أعضاء المجلس .

## أمين سر المجلس

- يدعم مجلس الإدارة أمين سر يعمل تحت إشراف رئيس المجلس يضمن تدفق المعلومات ويحقق التواصل بين أعضاء المجلس .كما يتولى مسؤولية مساعدة جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في أداء مهامهم.
- تم تكليف أمين سر المجلس بمهمة تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي تُرفع من المجلس و إليه. كما تتضمن مهامه تأمين حق إيصال المعلومات وتوزيعها والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه التابعة وكذلك بين المجلس والأطراف المعنية الأخرى داخل البنك، بما في ذلك المساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، إضافة إلى التأكد من إمكانية حصول أعضاء المجلس في الوقت الملائم على كافة محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق واللازمة.
- يتولى أمانة سر المجلس الأستاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، و تعهد إلى إدارة أمانة سر المجلس مهام تسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر إجتماعات مجلس الإدارة و سجلاته و دفاتره و قرارات مجلس الإدارة ،كذلك التنسق مع كافة لجان مجلس الإدارة لتحقيق الإتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.

## الفصل بين دور كل من ر ئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بالفصل التام بين مسئوليات و مهام منصبي كل من رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي.
- يكون رئيس مجلس الإدارة (غير التنفيذي) مسئولا بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس و لجانه في ضمان فاعلية أدائهم ، و يتسم بالخبرة و الكفاءة التي تمكنه من الوفاء بمسئولياته و التي تتضمن مايلي كحد أدنى:

- التأكد من إتخاذ قرارات مجلس الإدارة على أساس سليم و بناء على دراية شاملة بالموضوعات قيد المناقشة، مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب و متابعتها.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

- تشجيع النقاش و المشاركة الفعالة من قبل كافة الأعضاء و خاصة الأعضاء غير التنفيذيين، و السماح بالتعبير عن الأراء المعارضة و مناقشتها في إطار عملية إتخاذ القرار.
- التأكد من إلتزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق مصلحة البنك و عملائه، و العمل على إدارة تعارض المصالح.
- إتاحة الفرصة الكفيلة للأعضاء غير التنفيذيين لمتابعة اداء الإدارة العليا.
- تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك من خلال دعوتهم لحضور إجتماعات المجلس و لجانه عند الحاجة.
- التأكد من إتاحة المعلومات اللازمة بشكل وافي ودقيق في الوقت المناسب لأعضاء المجلس و المساهمين.
- التأكد من فاعلية أداء المجلس و لجانه تطبيقا لنظم الحوكمة المقررة.
- التأكد من قيام كافة أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي بشكل سنوي.
- دعوة مجلس الإدارة للإنعقاد بصفة دورية منتظمة مع التأكد من إتساق إجتماعات المجلس مع النظام الأساسي للبنك و القوانين و التعليمات ذات الصلة.
- التنسيق مع الإدارة العليا و أمانة سر المجلس فيما يخص جدول أعمال المجلس.
- التأكد من توفير برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد بما يضمن إلمامهم بمهامهم و القيام بمسئولياتهم بشكل فعال.
- التأكد من توافر خطة تدريب سنوية لتنمية المهارات الفنية لأعضاء المجلس بصفة مستمرة خاصة الأعضاء من خارج القطاع المصرفي.

- تُوكل إلى الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب للبنك صلاحية إدارة الأعمال اليومية للبنك وتقع مسؤولية ذلك على عاتقه، ويساعده في القيام بواجباته فر يق متخصص ومؤهل تأهيلاً عالياً من الإدارة التنفيذية.
- ويمارس رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه رقابة جادة على شؤون البنك التي تشمل العمليات الهامة كالأستراتيجيات والمخاطر ، وغير أنهم لا يتولون إدارة أعمال البنك ، كونها من المهام الأساسية للر ئيس التنفيذي للبنك و نائبه و الإدارة العليا.

## لجان مجلس الإدارة

- وفقًا لقانون البنك المركزي رقم 149 لسنة 2020 المادة (119)[2] وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري ، شكل مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية عدة لجان تساعد في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية تتألف من أعضاء المجلس، حيث ترفع اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- يتم تلكيف كل لجنة من لجان المجلس بمهام محددة من قبل مجلس الإدارة، وتكون مسؤولية هذه اللجان موثقة كتابيًا ويتم اعتمادها من قبل المجلس.

[2] تشكل في كل بنك لجنة للمراجعة الداخلية من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة البنك غير التنفيذيين يختارهم مجلس إدارة البنك، ويجوز للمجلس أن يضم إلى تشكيلها عضوا خارجيا من ذوي الخبرة بعد الحصول على موافقة المحافظ على انضمامه .ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعا كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا حسابات البنك . وللجنة أن تستعين في القيام بعملها بمن تراه، وتعرض توصياتها على مجلس إدارة البنك، ولأي من مراقبي الحسابات طلب عقد اجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضروريا .كما تشكل لجان أخرى للمخاطر والمرتبات والمكافآت والحوكمة والترشيحات، وغيرها من اللجان التي يحددها مجلس الإدارة .ويحدد مجلس الإدارة اختصاصات اللجان المشار إليها، ونظم عملها.



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
اعتماد مجلس الإدارة

- وقد قام المجلس بتشكيل اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

أ.لجنة المراجعة

ب. لجنة المخاطر

ج. لجنة المرتبات و المكافآت

د. لجنة الحوكمة و الترشيحات

هـ. لجنة الخطط و التخطيط الإستراتيجي

- و نستعرض فيما يلي تشكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقا للمركز في 31 ديسمبر 2024 و إختصاص كل منهم:

أ. لجنة المراجعة

- خلال عام 2024 ، تشكلت لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين و يرأس اللجنة عضو مستقل إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تعقد لجنة المراجعة إجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا الحسابات. و حضر رئيس قطاع المراجعة الداخلية و رئيس قطاع الإلتزام كافة اجتماعات لجنة المراجعة خلال عام 2024.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2024 ، عشر مرات (من بينهم إجتماع واحد فقط بالتمرير) ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

| الأعضاء | الصفة | من 1 يناير حتى 30 يونيو 2024 | | من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2024 | | إجمالي الحضور |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإنعقاد | الحضور | الإنعقاد | الحضور | |
| أ/ عبد الحليم عمر | رئيس اللجنة | 5 | 5 | - | - | %100 |
| د/ ياسر عاصم | عضو | 5 | 5 | - | - | %100 |
| أ/ محمد فتحي | عضو | 5 | 5 | - | - | %100 |
| أ/ حسن حجازي | رئيس اللجنة | - | - | 4 | 4 | %100 |
| أ/هاني القللي | عضو | - | - | 4 | 4 | %100 |
| أ/وائل زياده | عضو | - | - | 4 | 4 | %100 |

## إختصاصات اللجنة

- تتمثل أهم وظائف لجنة المراجعة في الموافقة على ترشيح المسئولين عن قطاعي المراجعة الداخلية والإلتزام قبل الحصول على موافقة البنك المركزي، فضلاً عن متابعة أعمال القطاعين ، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم كل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية و رئيس قطاع الإلتزام برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها بعرضها على مجلس الإدارة.
- يجب على لجنة المراجعة عرض تقرير ربع سنوي يتضمن نتائج أعمال القطاعات المعنية، ومناقشته بمجلس الإدارة وتحديد الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها في الوقت المناسب.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية، و رئيس قطاع الإلتزام بالبنك، ومراقب الحسابات، والمسئولين المختصين .
- دراسة القوائم المالية الدورية (ربع السنوية) والسنوية للموافقة عليها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإعتمادها وذلك بحضور رئيس القطاع المالي.
- الإطلاع على القوائم المالية المُعدة للنشر و التأكد من اتساقها مع قواعد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي.
- مراجعة الخطة السنوية لكل من قطاعي المراجعة الداخلية والإلتزام واعتمادهما، مع المتابعة الدورية المنتظمة وفقا للمحقق منهما.

- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن قطاع الإلتزام بالبنك و خاصة فيما يتعلق بمخالفة القوانين و التعليمات الصادرة عن البنك المركزي و اللوائح الداخلية للبنك و إجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- مراجعة التقارير المعدة بشأن خبرات العاملين بقطاعي المراجعة و الإلتزام و مستويات تدريبهم و تأهليهم.
- دراسة المعوقات التي تواجه عملية المراجعة الداخلية أو عمل مسئول الإلتزام واقتراح سبل تذليلها
- مراجعة سياسات ولوائح المراجعة الداخلية والإلتزام وعرضها على المجلس لإعتمادها.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإلتزام بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة مخالفتها.
- إجراء تقييم سنوي لكل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية، و رئيس قطاع الإلتزام و رفع نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة وربطه بالأجور والمكافآت والزيادات السنوية، وكذلك رفع التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة على تعيين أو إقالة أو قبول استقالة أي منهما.
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاع المراجعة الداخلية الإلتزام بما يشمل مهامهما واختصاصاتهما واعتمادهم من مجلس الإدارة.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير الرقابة والإشراف وكذا تلك الخاصة بالقوائم المالية وإبلاغ مجلس الإدارة بها مصحوبة بتوصيات اللجنة، مع متابعة تصويبها.
- مراجعة أي إجرا ات قانونية قد تؤثر على المركز المالي للبنك.
- مراجعة التقارير الواردة من وحدة حماية حقوق العملاء والنظر في الإجراءات المقترحة والإشراف على تنفيذها في حالة الموافقة عليها.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بحالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة وتقييم نظام الإبلاغ عنها وحماية المبلغ بالبنك.
- تقديم المقترحات بشأن ترشيح وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابهما، أو النظر في تغيير أي منهما وذلك بما لا يتعارض مع أحكام قانون البنك المركزي وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من توافر قنوات الإتصال بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- الإتفاق على نطاق المراجعة مع مراقب الحسابات واعتماده والإشراف على السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك.
- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات الواردة بتقاريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة للبنك خلال العام، و رفعها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة، والتأكد من إتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بما في ذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الإلتزام بالسياسات والقوانين السارية.
- التحقق من كفاية الخسارة الأئتمانية المتوقعة (خسارة الأضمحلال) المحددة من قبل البنك و التأكد من كفايتها عند إصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية.
- يتعين أن تقوم لجنة المراجعة بعقد إجتماعات لجنة المراجعة بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأكثر، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التقرير.
- مراجعة تقرير التقييمات الخارجية للمراجعة الداخلية.



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

- التأكد من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك ورفع تقارير دورية للمجلس عن أية تجاوزات و متابعة مدى الإلتزام بالإجراءات التصحيحية لمعالجة تلك التجاوزات.
- إبداء الرأي في شـــأن الإذن بتكليف مراقبي الحســـابات بأداء خدمات لصـــالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية و لها تحديد الأتعاب المقدرة عنها و بما لا يخل بمقتضيات إستقلالها.
- مناقشة الإدارة التنفيذية في خطط العمل.
- التحقق من أن البنك قد أنشـأ نظاماً رقابياً و إتخاذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسـل الأموال و تمويل الإرهاب.

**إنجازات اللجنة خلال عام 2024**

- إعداد ميثاق للجنة المراجعة (Audit Committee Charter) وتم اعتماده من لجنة المراجعة ومجلس إدارة البنك، و يحدد ميثاق لجنة المراجعة سلطات وصلاحيات اللجنة مما يمكنها من أداء عملها في الحصول على كافة المعلومات والبيانات والاتصال المباشر بالأفراد أو بالمستويات الإدارية والإطلاع على السجلات والبيانات والتقارير دون قيود. كما يتضمن ميثاق اللجنة التشكيل، والحد الأدنى لدورية الاجتماعات، والاختصاصات والمسئوليات المنوطة باللجنة.
- تم اعتماد آخر تعديل لاختصاصات اللجنة من مجلس الإدارة في 24 ديسمبر 2024 بما يتفق مع قانون البنك المركزي المصري، والجهاز المصرفي والنقد رقم 194 لسنة 2020 و تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري في سبتمبر 2024.

ب. لجنة المخاطر

- خلال عام 2024 ، تشـــكلت لجنة المخاطر من خمســـة أعضـــاء من بينهم عضـــوين تنفيذيين و يرأس اللجنة عضو غير تنفيذي إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2024 ، ست مرات ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

| الأعضاء | الصفة | من 1 يناير حتى 30 يونيو 2024 | | من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2024 | | نسبة الحضور |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإنعقاد | الحضور | الإنعقاد | الحضور | |
| أ/علي شلبي | رئيس اللجنة | 4 | 4 | - | - | %100 |
| أ/ عبد الحليم عمر | عضو | 4 | 4 | - | - | %100 |
| أ/ غادة البيلي | عضو | 4 | 4 | - | - | %100 |
| أ/ محمد فتحي | عضو | 4 | 4 | - | - | %100 |
| اللواء/نشأت مرتضى | عضو | 4 | 4 | - | - | %100 |
| أ/نيفين جامع | رئيس | - | - | 2 | 2 | %100 |
| أ/ أكرم تيناوي | عضو | - | - | 2 | 2 | %100 |
| أ/حسين رفاعي | عضو | - | - | 2 | 2 | %100 |
| أ/منن عوض الله | عضو | - | - | 2 | 1 | %50 |
| أ/وائل زياده | عضو | - | - | 2 | 2 | %100 |

إختصاصات اللجنة

- من أهم إختصاصات اللجنة الموافقة على ترشيح المسئول عن مجموعة المخاطر قبل الحصول على موافقة البنك المركزي.
- الموافقة على إجراءات عمل قطاع المخاطر و متابعة مهامه و إختصاصاته.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٥ / ٢٠

- متابعة الإلتزام بالسياسات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك التأكد من تطبيق تلك السياسات من قبل الإدارة العليا وذلك من خلال التقارير المرسلة لها من رئيس قطاع المخاطر و الإدارات و القطاعات الأخرى.
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بمجموعة المخاطر بما يشمل مهامها و إختصاصها على لجنة المخاطر و يتم إعتماده من مجلس الإدارة.
- تقديم مقترحات بشأن السياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر متضمنة الحدود المقبولة لها، وكذا التأكد من توافقها مع الحدود المقررة من مجلس إدارة البنك.
- التأكد من قيام قطاع المخاطر بإجراء تقييم ربع سنوي على الأقل لكافة المخاطر لدى البنك، بما يشمل أي إجراءات تم إتخاذها في هذا الشأن، و يعرض هذا التقييم على اللجنة و يعتمد من مجلس الإدارة في أول إجتماع تال لهذا التقييم.
- التأكد من قيام قطاع المخاطر بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة ضماناً بشكل دوري ، و تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم ، مع عرض تقرير في هذا الشأن على اللجنة بصفة سنوية.
- إجراء تقييم سنوي لرئيس قطاع المخاطر، ورفع نتائج التقييم لمجلس الإدارة و ربطه بالأجور ، والمكافآت والزيادات السنوية و رفع التوصيات للمجلس للموافقة على تعيينه أو تجديد تعيينه أو إقالته أو قبول استقالته.
- مراجعة التقارير الدورية الواردة إليها مباشرة من إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك و حجمها و أنشطة إدارة المخاطر.
- مراجعة السياسة الإئتمانية للإعتماد و رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- التقييم الدوري لسياسات وإجراءات عمل وحدود لإدارة المخاطر و التي تتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك و إستراتيجيته.
- المراجعة المستمرة لتقارير إدارة مخاطر التشغيل.
- يتعين أن تقوم لجنة المخاطر بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- مراجعة الدراسات الخاصة بإعدام الديون وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مناقشة سجلات التسهيلات المعدومة مصحوبة بالدراسات التحليلية بشأنها كل ثلاثة شهور بحد أقصى على لجنة المخاطر.

**<u>إنجازات اللجنة خلال عام 2024</u>**

- مراجعة و إعتماد سياسة التمويل المستدام.
- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل تقييم مخاطر التجزئة المصرفية و إدارةالسياسات و الرقابة.
- مراجعة و إعتماد سياسة مخاطر السوق.
- مراجعة و إعتماد سياسة التحكم في الدخول.
- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل إستمراية الأعمال.
- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل خسائر التشغيل الفعلية.
- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل التحصيل و الديون المتعثرة.
- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل إدارة رقابة و متابعة الإئتمان.
- مراجعة و إعتماد سياسة إدارة التغيير.
- مراجعة و إعتماد سياسة إدارة التشفير.
- مراجعة و إعتماد سياسة إدارة المكتب الخالي و الشاشة الآمنة..



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٦

- مراجعة و إعتماد إجراءات عمل الإقراض بضمان الأوعية الإدخارية.

ت. لجنة المرتبات و المكافآت

- خلال عام 2024 ، تشكلت لجنة المرتبات و المكافآت من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تُعقد اللجنة إجتماعاً مرة واحدة سنوياً على الأقل .
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2024 ، خمس مرات، (من بينهم ثلاث إجتماعات بالتمرير) ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

| الأعضاء | الصفة | من 1 يناير حتى 30 يونيو 2024 | | من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2024 | | نسبة الحضور |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإنعقاد | الحضور | الإنعقاد | الحضور | |
| أ/ ياسر عاصم | رئيس اللجنة | 1 | 1 | - | - | %100 |
| أ/ علي شلبي | عضو | 1 | 1 | - | - | %100 |
| أ/ محمد فتحي | عضو | 1 | 1 | - | - | %100 |
| أ/ أكرم تيناوي | رئيس اللجنة | - | - | 1 | 1 | %100 |
| د/عبد العزيز نصير | عضو | - | - | 1 | 1 | %100 |
| أ/ نيفين جامع | عضو | - | - | 1 | 1 | %100 |

إختصاصات اللجنة

- تكون اللجنة مسئولة عن تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس التنفيذيين على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية؛ بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز ومكافآت التقاعد ونهاية الخدمة وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، ويتم وضع التوصيات أخذاً في الأعتبار أهداف البنك واستراتيجيته ومستوى المخاطر المقبول لديه، وتقوم اللجنة بعرض الأمر على مجلس الإدا ة للموافقة.
- يقع على عاتق اللجنة الأهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (قطاع المخاطر والإلتزام والمراجعة الداخلية) من حيث المعاملات المالية بشكل عام وكذا معدل الإثابة والذي يُحدد وفقاً لتقييم الأداء وما تم تحقيقه من أهداف تخصهم وبما لا يخل باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة بالبنك ومقارنتها بمتوسط المرتبات بالبنوك والمؤسسات المثيلة للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والأحتفاظ بها.
- تكون اللجنة مسئولة عن إرساء سياسات واضحة وموثقة فيما يخص المرتبات والمكافآت ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس المعتمد عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات بما في ذلك الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين ، على أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخر ذات طبيعة مالية



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة

- تأخذ اللجنة في اعتبارها ما يلي عند القيام بأعمالها:

- أن يتم مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل لدى اقتراح سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت مسئول الإدارة العليا بالبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- اقتراح البدلات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين والتي يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة، ولا يتم مكافأتهم بمنحهم راتب شهري أو سنوي أو من خلال الأسهم أو الأجور المتغيرة. ويحدد مجلس إدارة البنك مرتبات ومكافآت وبدلات والمزايا الأخرى للأعضاء التنفيذيين.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك.
- عند منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً لمستوى الوظيفي ،مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الإحتفاظ بتلك الأدوات.
- بالنسبة للعاملين الذي يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي يتعرض لها، وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة ، وصرفها لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.

ث. لجنة الحوكمة و الترشيحات

- خلال عام 2024 ، تشكلت لجنة الحوكمة و الترشيحات من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تُعقد اللجنة إجتماعاً كل 6 أشهر بحد أدنى. .
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2024 ، أربع مرات ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

| الأعضاء | الصفة | من 1 يناير حتى 30 يونيو 2024 | | من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2024 | | نسبة الحضور |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإنعقاد | الحضور | الإنعقاد | الحضور | |
| أ/ علي شلبي | رئيس اللجنة | 2 | 2 | - | - | %100 |
| أ/ محمد فتحي | عضو | 2 | 2 | - | - | %100 |
| اللواء/نشأت مرتضى | عضو و رئيس | 2 | 1 | 2 | 2 | %75 |
| د/عبد العزيز نصير | عضو | - | - | 2 | 2 | %100 |
| أ/ حسن حجازي | عضو | - | - | 2 | 2 | %100 |

## إختصاصات اللجنة

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- تقديم المقترحات بشأن سياسة الحوكمة
- مراجعة تقرير الحوكمة للبنك وعرضه على المجلس لإعتماده بشكل سنوي على الأقل مع موافاة البنك المركزي بنسخة منه.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي على نظام الحوكمة وأخذها في الإعتبار ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية بشأنها.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

- تقديم مقترحات بشأن ترشيح الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ، وكذا تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أي من أعضاء مجلس الإدارة بناءً على التقييم السنوي لهم.
- مراجعة التقارير المعدة عن دورية انعقاد لجان المجلس.
- مراجعة البرنامج التعريفي والبرامج التدريبية الموجهة إلى أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة خطة التعاقب الوظيفي بالبنك قبل العرض على مجلس الإدارة للإعتماد
- المراجعة الدورية للقرارات و التعليمات التي تصدر من الجهات الرقابية بشأن قواعد و ممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير و تطبيق المعايير و الممارسات الجديدة.

**إنجازات اللجنة خلال عام 2024**

- مراجعة والتوصية بإعتماد تقرير الحوكمة السنوي عن عام 2023
- مراجعة و التوصية بإعتماد إختصاصات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (لجنة المراجعة – لجنة المخاطر – لجنة الحوكمة والترشيحات – لجنة المرتبات و المكافآت ) وفقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري في سبتمبر 2024.
- مراجعة و إعتماد سياسة الإفصاح و الشفافية.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لمراقبي الحسابات في ضوء تعليمات البنك المركزي الصادرة في مايو 2024.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لموردي الخدمات و جهات الإسناد.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لأعضاء مجلس الإدارة.

ج. لجنة الخطط و المشاريع الإستيراتيجية

- خلال عام 2024 ، وافق مجلس الإدارة بجلسـته رقم (5) لعام 2024 المنعقدة في 30 يوليو 2025 على تشكيل لجنة الخطط و المشاريع الإستيراتيجية، لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2024 ، مرتين ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

| الأعضاء | الصفة | من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2024 | | نسبة الحضور |
|---|---|---|---|---|
| | | الإنعقاد | الحضور | |
| د/ عبد العزيز نصير | رئيس اللجنة | - | - | %100 |
| أ/ حسين رفاعي | عضو | 1 | 1 | %100 |
| أ/منن عوض الله | عضو | 1 | 1 | %100 |
| اللواء/نشأت مرتضى | عضو | 1 | 1 | %100 |
| د/وائل زيادة | عضو | 1 | - | %50 |
| أ/هاني القللي | عضو | 1 | 1 | %100 |

إختصاصات اللجنة

- النظر و إبداء الرأي في التقارير الخاصة بالأصول غير المستغلة بالبنك لإمكانية تسويقها.
- متابعة موقف مبنى العاصمة الإدارية الجديدة مع الجهات المختصة.
- النظر و إبداء الرأي في المشاريع الإستيراتيجية الخاصة بالبنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و التحول الرقمي و غيرها من القطاعات الأخرى بالبنك.

## 2. الرقابة الداخلية

هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، واللجان المشكلة بالبنك والعاملين بها باعتبارهم جزء من منظومة متكاملة تهدف إلى تدعيم مستوى الرقابة الداخلية بالبنك. ويقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسئولية إرساء ثقافة الرقابة الداخلية بما يجعل كافة العاملين على اختلاف مستوياتهم الإدارية مدركين لطبيعة دور ومسئولية كل منهم

تهدف الرقابة الداخلية إلى التحقق من مدى كفاءة إدارة كافة أنشطة وعمليات البنك بما يحقق الأستخدام الأمثل لموارده وإدارة أصوله بغرض تعظيم الأرباح وتجنب الخسائر، وذلك من خلال التحقق مما يلي كحد أدنى:

- كفاءة وظيفة الإلتزام وكذا مدى توافق أنشطة وعمليات البنك مع القوانين والتعليمات الرقابية، واتساقها مع السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية بالبنك.
- كفاءة وظيفة إدارة المخاطر وإتباع الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر
- كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية بما يشمل المراجعة على كافة أنشطة البنك.
- فاعلية نظم إدارة المعلومات ودقة وكفاية التقارير التي يتم اعدادها بما يدعم عملية اتخاذ القرار

يراعي بنك التنمية الصناعية ما يلي لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية:

- فاعليـة دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك.
- تناسـق واستقلالية الوظائف الرقابية (المراجعة الداخلية، والمخاطر، والإلتزام).
- كفاية نظم الرقابة على المخاطر.
- كفاءة نظم المعلومات وقنوات الإتصال بالبنك.
- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعـة لضمـان تحقيق الرقابة الثنائيـة والفصل في المهام.
- مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم مدى صلاحيتها بصفة دورية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في هذا الشأن.

إطار الرقابة الداخلية في بنك التنمية الصناعية

خط الدفاع الأول: يتمثل في القطاعات التنفيذية (على سبيل المثال لا الحصر: قطاع المؤسسات والشركات، والتجزئة المصرفية، وتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقطاع الأستثمار ...، إلخ)، ويقع على عاتقها مسئولية الإلتزام بالسياسات المعتمدة بهدف الحد من المخاطر المتعلقة بأنشطتها مع تحديد والإقرار عن أي مخاطر بصفة مستمرة.

خط الدفاع الثاني: يتمثل في قطاع المخاطر والإلتزام ويعاونهم في هذا الشأن القطاعات الداعمة بالبنك (على سبيل المثال لا الحصر: القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، وأمن المعلومات والقطاع المالي ... إلخ). وتقوم مجموعة المخاطر بالبنك بتحديد وتقييم والرقابة على المخاطر على مستوى البنك ككل، كما يقوم على قطاع الإلتزام بالتأكد من التزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والرقابية، و يتم مراعاة استقلالية تلك القطاعات عن القطاعات التنفيذية من خلال التبعية المباشرة للجان المجلس المعنية.

خط الدفاع الثالث: يتمثل في قطاع المراجعة الداخلية الذي يقوم بإجراء مراجعة شاملة مستقلة للتأكد من توافر السياسات والإجراءات المناسبة لكافة أعمال البنك وكذا الإلتزام بها ويشمل هذا التأكيد على فعالية خط الدفاع الأول والثاني ، و يكون هذا القطاع مستقلاً عن كافة قطاعات البنك.

خط الدفاع الرابع: يتمثل في مراقبي الحسابات الخارجيين والبنك المركزي بحيث تعتبر أعمالهما مراجعة إضافية مستقلة للبنك للتأكد من مدى إلتزامه بكافة المتطلبات القانونية والرقابية.

## قطاعات الرقابة الداخلية

تتمثل الرقابة الداخلية في قطاعات المراجعة الداخلية، والمخاطر والإلتزام، يتم التأكد من استقلالية مهام مسئول تلك القطاعات عن بعضهم البعض، وكذا عن باقي قطاعات البنك، ويكون الإتصال مباشر بين القطاعات الرقابية ومجلس الإدارة ولجانه، كما يتعين على مسئول تلك القطاعات – من خلال لجان المجلس ذات الصلة - إخطار مجلس الإدارة بأي مخالفات تم تحديدها من قبلهم. وفيما يلي مهام ومتطلبات القطاعات المشار إليها:

### أولاً: قطاع المراجعة الداخلية:

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بوضع ميثاق عمل لقطاع المراجعة الداخلية و مراجعته و تطويره بصفة دورية و عرضه على لجنة المراجعة و إعتماده من مجلس الإدارة ، و يشمل بوجه عام أهداف و غرض القطاع و المهام المسندة إليه وكذا تحديد واضح لصلاحيات و مسئوليات العاملين به و معايير الأداء.
- تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالإستقلالية التامة على الأنشطة التي يتم مراجعتها و يتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمي للبنك و السلطات المخولة لهذه الوظيفة مما يدعم قدرة القائمين عليها على ممارسة مهام عملهم بموضوعية و حيادية تامة وبما يضمن سهولة حصولهم على المعلومات الكافية التي تمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه، و يتبع قطاع المراجعة الداخلية في بنك التنمية الصناعية لجنة المراجعة و يقوم برفع تقاريره مباشرة إليها ، حيث تقوم بدورها برفع تلك التقارير إلى مجلس الإدارة بالبنك.
- يتوافر لدى البنك خطة سنوية للمراجعة الداخلية تحدد نطاق و دورية المراجعة كحد أدنى و يتم إعتمادها و متابعتها من قبل لجنة المراجعة ، و تخضع تلك الخطة و كافة توصياتها لمتابعة دورية من قبل لجنة المراجعة.
- يقع على عاتق رئيس قطاع المراجعة الداخلية مسئولية أداء قطاعه وتقييم كفاءة العاملين به والتحقق من اتفاقه مع المعايير السائدة للمراجعة الداخلية وميثاق سلوك العمل المصرفي.
- يلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي على تعيين رئيس قطاع المراجعة الداخلية وفقاً للقواعد المنظمة في هذا الشأن.
- يتمتع كافة العاملين بقطاع المراجعة الداخلية بالكفاءة والخبرة العملية والإلتزام بالمعايير المهنية من استقلالية ونزاهة بما في ذلك الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم وتجنب تعارض المصالح،و يتم تقييم تلك الخبرات دوريا و يتوافر لدى البنك منهجية لتدريب العاملين بشكل مستمر.
- يقوم قطاع المراجعة الداخلية بتقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات الداخلية في ضوء التطورات الرقابية وتطورات السوق والتزام كافة القطاعات بها ومدى فاعلية تطبيقها.
- يُتابع قطاع المراجعة الداخلية الإجراءات التصحيحية المتخذة في ضوء ملاحظات قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات الخارجيين والبنك المركزي.
- تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالبنك (بما يتضمن قطاع المخاطر والإلتزام)، ورفع التقارير بالملاحظات ذات الصلة.
- يُجري البنك تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة جهة خارجية مستقلة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي، و يتم موافاة البنك المركزي بنسخة من تقرير التقييم بعد العرض على مجلس إدارة البنك ولجنة المراجعة مرفقاً به خطط الإجراءات التصحيحية للتوصيات التي تضمنها التقرير.
- يتعين التنسيق بين قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات ومناقشة الأنشطة المُعرضة للمخاطر ونقاط الضعف التي تم الوقوف عليها والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
٢٠٠٥ / ٧ / ١٦

- يتعين تعظيم الإستفادة من نتائج أعمال مراقب الحسابات وقطاعات الرقابة الداخلية أخذاً في الإعتبار الملاحظات الواردة بتقارير مراقب الحسابات للبنك بما يساعد على التحقق من صحة المعلومات المقدمة بشأن عمليات البنك وأدائه.
- ضرورة تعزيز دور مراقبي الحسابات بما يضمن التأكد من أن القوائم المالية تعكس أداء البنك في كافة النواحي الهامة بما فيها الإلتزام بأسس الحوكمة والرقابة الداخلية، وتوضح مركزه المالي الحقيقي.

- **و تتمثل إنجازات قطاع المراجعة الداخلية في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2024 في الآتي:**

### 1- استراتيجية قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش

تم إعداد استراتيجية لقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش (2022 – 2024) بما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وآليات ومعايير المراجعة الداخلية. وقد تضمن ذلك تحديث الهيكل التنظيمي ومنهجية العمل التي تشمل المراجعة المبنية على المخاطر(Risk Based Audit Approach)، آلية تقييم أعمال المراجعة، آلية تطوير تقارير المراجعة الداخلية.

### 2- الهيكل التنظيمي لقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش، والموارد البشرية بالقطاع

تم تحديث الهيكل تنظيمي للقطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات ولتحقيق قيمة مضافة من خدمات المراجعة فقد تم تصنيف مجتمع المراجعة إلى عدة مجموعات متجانسة تتبع مختلف الوظائف المحددة بالهيكل التنظيمي للقطاع، مع التركيز على أسلوب المراجعة وتم تحديد احتياجات القطاع من الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى يتم صقل خبرات ومهارات فريق المراجعة بالدورات والبرامج التدريبية لمواكبة المستجدات التي طرأت في مجال المراجعة.

### 3- التدريب المهني

تم إعداد الخطة التدريبية لعام 2024 إعتماداً على قياس معدلات الأداء الخاصة بفريق المراجعة، بما ينعكس على زيادة الخبرة المهنية وفقاً لاستراتيجية المراجعة الداخلية.

### 4- بيئة الرقابة الداخلية

يتم تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية من خلال الآتي:

1. التدريب وتبادل الخبرات مع الوحدات محل المراجعة.
2. تطبيق آلية الخطط التصويبية التي تعتمد على تحديد الإجراء المطلوب، المسئول عن التصويب والتاريخ المتوقع للتصويب.
3. متابعة الخطط التصويبية للتأكد من إستيفائها والعمل على تعزيز قنوات الإتصال بين الأطراف المرتبطة.
4. التركيز على مصفوفة المخاطر والرقابة (RCSA) والمخاطر التشغيلية لكل وحدة مراجعة، بما يؤدي إلى تحسين أدوات المخاطر والضوابط اللازمة لإدارتها.

### 5- خطة المراجعة الداخلية للعام المالي 2024

طبقاً لاستراتيجية المراجعة الداخلية، يتم تحديد الأولويات وفقاً لتصنيف المخاطر الذي يتضمن العديد من المعايير مع الأخذ في الإعتبار الوزن النسبي الإجمالي للمخاطر المرتبطة بوحدة المراجعة ضمن التصنيف

المذكور فضلاً عن الموارد البشرية المتاحة للقيام بعملية المراجعة, بالإضافة إلى تضمين خطة المراجعة بمهام المراجعة الأخرى (الإلزامية) وفقاً للمتطلبات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري.

## ثانياً: قطاع الإلتزام:

- يتولى قطاع الإلتزام إدارة مخاطر الإلتزام على مستوى البنك وتكون تبعية هذا القطاع المباشرة للجنة المراجعة، على أن يقوم مسئول الإلتزام برفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة المراجعة والتي تقوم بدورها برفع التقارير إلى مجلس الإدارة.
- يتوافر لدى البنك ميثاق للإلتزام معتمد من مجلس الإدارة تهدف إلى التأكد من الإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات وإجراءات البنك، والتحقق من تعميمها على جميع العاملين بالبنك كل فيما يخصه
- لا يكون رئيس قطاع الإلتزام مسئولاً عن أي وظائف رقابية أو تنفيذية أخرى بالبنك، ويلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة على تعيينه، وكذا إبلاغ البنك المركزي لدى ترك العمل أو انهاء الخدمة، كما يتعين الإفصاح عن أسباب الموافقة على قرار الإستقالة أو الإقالة، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة البنك
- يتولى قطاع الإلتزام المهام والمسئوليات التالية كحد أدنى:
  - إعداد الخطة السنوية للإلتزام ومتابعتها بصفة دورية وعرضها على لجنة المراجعة للأعتماد،والتأكد من مدى التزام كافة أنشطة البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية السارية والسياسات، والإجراءات الداخلية، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الإبلاغ عن المخالفات و رفع التقارير عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة في الوقت المناسب.
  - المتابعة المستمرة لمدى فاعلية الإجراءات التصحيحية المتخذة لتصويب أوجه القصور فيما يخص الإلتزام ورفع تقارير دورية عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
  - تلقي شكاوي العاملين بالبنك والتحقق منها في إطار سياسة الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة.
  - التأكد من توافق المنتجات الجديدة وكافة انشطة البنك مع السياسات والإجراءات الداخلية، وكذا القوانين والتعليمات السارية ذات الصلة.
  - التأكد من إلمام العاملين بالبنك بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية السارية والإلتزام بها.
  - وضع آلية لدراسة أي تعديلات على القوانين والتعليمات الرقابية السارية، وتقييم مدى تأثيرها على أنشطة البنك وآلية الإلتزام بها، مع إبلاغ لجنة المراجعة والعاملين المعنيين ومجلس الإدارة بتلك التغييرات.
  - التأكد من الإلتزام بالقوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وجود نظام آلي ورقابي فعال لمتابعة أي عمليات أو عمال مشتبه فيهم.
  - إجراء تقييم دوري لمخاطر الإلتزام على مستوى البنك وعرض نتائجه على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- **شهد عام 2024 العديد من الإنجازات التي قام بها قطاع الإلتزام والحوكمة على مستوى كافة الإدارات التابعة للقطاع وذلك في سبيل تعزيز إلتزام البنك بالتعليمات الرقابية الصادرة وأيضا نشر ثقافة الإلتزام، و تتمثل إنجازات قطاع الإلتزام في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2024 في الآتي:**

1- **إدارة الإلتزام الرقابي والحوكمة:-**

- إعتماد خطة المتابعة لعام 2024 من لجنة المراجعة و مجلس الإدارة
- تم الإنتهاء من الزيارات الميدانية لعدد 13 فرع من إجمالي 26 فرع و هم (أكتوبر – الإسماعيلية – الجلاء – السادات – العاشر – القاهرة الجديدة – نوبار – برج العرب – بورسعيد- حلوان – العبور – مصر الجديدة- مكرم عبيد) ، و تم إستكمال المتابعة المكتبية لباقي الفروع لعدد 13 فرع ، علما بأنه تم تحديد مؤشرات التقييم وفقا لتعليمات البنك المركزي .
- إعتماد و نشر تقرير الحوكمة عن عام 2023 ، و الذي يُعرض من خلاله كافة إنجازات و إسهامات البنك في تطبيق أفضل الممارسات المتبعة ليس فقط في الحوكمة بل في تطبيق إطار الرقابة الداخلية لعمليات البنك و أيضاً إسهامات البنك في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها.
- خلال عام 2024 ، تم إعتماد سياسة الإفصاح و الشفافية وفقا لتعليمات البنك المركزي و توصيات لجنة الحوكمة و الترشيحات.
- إعتماد إختصاصات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (لجنة المراجعة – لجنة المخاطر – لجنة الحوكمة والترشيحات – لجنة المرتبات و المكافآت ) وفقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري في سبتمبر 2024.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لمراقبي الحسابات في ضوء تعليمات البنك المركزي الصادرة في مايو 2024.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لموردي الخدمات و جهات الإسناد.
- تحديث و إعتماد نموذج الإفصاح لأعضاء مجلس الإدارة.

2- **إدارة حماية حقوق العملاء**

- تحديث نموذج تقديم الشكاوي للعملاء.
- إتاحة خدمة تقديم الشكاوي للعملاء من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.
- إرسال نشرات توعية للموظفين بقواعد حماية حقوق العملاء .
- تحديث إجراءات عمل إدارة حماية حقوق العملاء في ضوء تعليمات البنك المركزي بشأن آلية التعامل مع الشكاوي الصادرة في مايو 2024

3- **إدارة مكافحة الجرائم المالية**

- تثقيف و تدريب الموظفين على متطلبات التشريعات المحلية و سياسة البنك بشأن مكافحة الجرائم المالية و رصد المعاملات المشبوهه و الإجراءات المطبقة ، حيث بلغت نسبة تدريب الموظفين في ديسمبر 2024 نسبة 90% على مستوى المركز الرئيسي و الفروع.
- إرسال نشرات توعية للموظفين بمكافحة الجرائم المالية و التعليمات ذات الصلة بهذا الشأن .
- خلال الربع الرابع من عام 2024 ، تم إستبدال الأنظمة الآلية لمكافحة الجرائم المالية و تم البدء الفعلي بإستخدام نظام Piotech و الذي يتكون من عدة أنظمة و هي:

➢ نظام **AML Transaction Monitoring** هو نظام يساعد البنك على مراقبة وتتبع ممارسات العملاء من خلال عدد من السيناريوهات والإجراءات المحددة مسبقا على النظام والتى تساهم فى الكشف عن أى معاملات مشبوهة وذلك من خلال تفعيل تلك السيناريوهات آليا على كافة المعاملات المالية وإصدار التحذيرات Alerts وإرسالها للإدارة المختصة لدراستها وإتخاذ اللازم حيالها.

➢ نظام **Online Screening** هو نظام يقوم بالرقابة والمتابعة على العملاء الجدد أو الحاليين للتحقق من هوية العملاء لضمان عدم تورط البنك مع عملاء لهم أنشطة غير قانونية وذلك عن طريق فحص يومى للعملاء الحاليين والجدد من خلال القوائم ال Black lists والعملاء المحظورين داخل البلاد أو خارجها و إصدار التحذيرات Alerts لقطاع الإلتزام والحوكمة.

➢ نظام **Payment Screening** وهو نظام خاص بمراقبة رسائل السويفت الواردة والصادرة حيث يتكامل النظام الجديد مع كل من النظام البنكى الأساسى ونظام السويفت ويقوم بفحص جميع

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

الرسائل خلال القوائم الBlack lists وال Stop Words والدول المحظورة ومن ثم إرسال تنبيهات للإدارة المختصة حتى تتم دراسة هذة التنبيهات وتحليل آثارها و إتخاذ ما يلزم.

## ثالثاً: قطاع المخاطر:

- يتولى قطاع المخاطر تحديد وقياس ومتابعة والرقابة على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بالإضافة لتحديد اتجاهاتها وتطورها والحد منها، وكذا إعداد سياسة للمخاطر وإعداد تقارير عن كافة أنواع المخاطر لكل الأنشطة على مستوى البنك أو المجموعة ككل، أخذاً في الإعتبار درجة و إحتمالية التداخل بين أنواع المخاطر المختلفة وبما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبول فضلاً عن الحدود القصوى للمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتكون تبعية هذا القطاع المباشرة للجنة المخاطر ويتم رفع التقارير لها من قبل رئيس قطاع المخاطر وتقوم بدورها برفع تلك التقارير إلى مجلس الإدارة، ويكون قطاع المخاطر مسئولاً عن الآتي:

- تحديد المنتجات والخدمات والأنشطة والقطاعات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة لكل منها وكذا آليات التسعير الخاصة بها.
- وجود نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة المخاطر بهدف تقييم أنواعها واتجاهاتها.
- التأكد من تحديد وتوثيق مستويات المخاطر المقبولة بالبنك وكذا اقتراح السياسات والحدود الخاصة بها واعتمادها من قبل المجلس ومراجعتها بشكل دوري.
- التأكد من أن السياسات والإجراءات تضمن التزام كافة العاملين بحدود المخاطر المقبولة للبنك، والتأكد من عدم تجاوزها.
- إعداد سياسات وخطة عمل تحتوي على الحدود القصوى المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، بالإضافة إلى الحدود القصوى على مستوى العملاء ، والقطاعات، والعملات،والإستثمارات ... إلخ لضمان تنوع محفظة البنك (وبما لا يجاوز الحدود المقررة من البنك المركزي إن وجدت).
- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لسلوك العاملين به، أو عدم الإلتزام بالمتطلبات الرقابية، أو القيام بأعمال غير مهنية.
- توافر هيكل تنظيمي محدد لقطاع المخاطر ينبثق منه إدارات فرعية لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية (الإئتمان، السوق، التشغيل، ... إلخ) بما يعكس الفصل بين سلطات ومسئوليات ومهام القائمين عليها لتلافي وجود أي تعارض في المصالح.
- توافر نظم معلومات واتصال فعالة تُمكن قطاع المخاطر من إمداد لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بتقارير دورية (ربع سنوية على الأقل) تشمل كافة أنواع المخاطر بالبنك ومدى التزام البنك بالحدود القصوى لكل منها والتجاوزات (إن وجدت) وأسبابها والخطة التصحيحية المقترحة في هذا الشأن.
- توافر نظام للإنذار المبكر على المخاطر المحتملة بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول للبنك والحدود القصوى المقررة لها.
- أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر آلية محددة لإختبارات التحمل.

- يقع على عاتق رئيس قطاع المخاطر مسئولية إدارة كافة أنواع المخاطر على مستوى البنك ، ويكون مسئولا عن دعم مجلس الإدارة في فهم مستوى المخاطر المقبول، ووضع حدود قصوى لتلك المخاطر على مستوى قطاعات الأعمال المختلفة، ومراقبة أي تجاوزات عن تلك الحدود، مع ضرورة مراعاة ما يلي كحد أدنى:

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
٢٠ / ٥ / ٧ / ١٦

- يتمتع رئيس قطاع المخاطر بالخبرة والمؤهلات الكافية للقيام بدوره بصورة فعالة بما في ذلك الإلمام التام بالمستجدات التي تطرأ على القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى قدرته على التعاون والعمل المشترك مع قطاعات البنك المختلفة.
- يلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي المُسبقةعلى تعيين رئيس قطاع المخاطر وكذا إبلاغ البنك المركزي لدى ترك العمل أو انهاء الخدمة، كما يتعين الإفصاح عن أسباب الموافقة على قرار الإستقالة أو الإقالة، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة البنك
- إستقلالية رئيس قطاع المخاطر عن باقي الوظائف التنفيذية والرقابية الأخرى بالبنك، الأمر الذي يمكنه من المشاركة في القرارات المُتعلقة بالمخاطر الرئيسية بالبنك،وبشكل يتيح له رفع تقارير عن كافة أنواع المخاطر دون وجود أية عوائق إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة مباشرةً إذا استلزم الأمر.
- يشارك رئيس قطاع المخاطر في اتخاذ القرارات الرئيسية (مثل التخطيط الإستراتيجي وتخطيط رأس المال والسيولة وإصدار المنتجات والخدمات الجديدة، وكذا تقديم توصياته بشأن سياسة المرتبات والمكافآت المرتبطة بإدا ة المخاطر).

- يتبع البنك أسلوب رقابة استباقي على المخاطر يشمل الرقابة المستمرة والدورية عليها وذلك وفقا لحجم وطبيعة نشاط البنك، أخذاً في الإعتبار ما يأتي :
  - ضرورة التحقق من تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة المخاطر بصفة مستمرة سواء على مستوى البنك أو على مستوى المجموعة ككل، وكذا تقييم جودة نظام التقارير الذي يتم بموجبه الإقرار عن المخاطر ورفع التقا ير إلى مجلس الإدارة ولجانه.
  - توافر إطار عام يتضمن أساليب ونماذج للقياس الكمي للمخاطر وكذا التحليل النوعي لها، هذا ويتعين على قطاع المخاطر تحديد الإفتراضات التي يتم على أساسها إعداد نماذج القياس المستخدمة بالبنك وأوجه القصو بها (إن وجدت)
  - وضع إجراءات لإدارة المخاطر الخاصة بتجديد أو تقديم المنتجات والخدمات الجديدة.
  - مراجعة مصفوفة المخاطر بالبنك بشكل دوري، بالإضافة إلى إجراء اختبارات لدقة النتائج من خلال مقارنة النتائج الفعلية للنشاط مع النتائج المتوقعة لتقييم مدى دقة وفاعلية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.
  - أن يتوافر لدى البنك نظم للرقابة على جميع أنواع المخاطر بحيث يشمل المخاطر التالية كحد أدنى:
    (أ) مخاطر الإئتمان.
    (ب) مخاطر التشغيل.
    (ج) مخاطر السوق.
    (د) مخاطر السيولة.
    (هـ) مخاطر أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة.
    (و) مخاطر أمن المعلومات بما فيها الأمن السيبراني .

**- تتمثل إنجازات مجموعة المخاطر في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2024 في الآتي:**

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

## 1- مخاطر التشغيل

- توافق سياسة وإجراءات عمل ومصفوفة إدارة مخاطر التشغيل مع منشور وتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.
- توافق سياسة وإجراءات عمل إدارة إستمرارية الأعمال مع تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المرونة التشغيلية لضمان إستمرارية الأعمال.
- تطوير سيناريوهات الضغط بما يتوافق مع منشور وتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بإختبارات الضغوط وما يتبعه من اتجاهات للمخاطر التشغيلية وكذا خريطة المخاطر.
- تحسين وتطوير أدوات قياس مخاطر التشغيل الأساسية بما يتوافق مع الهياكل الادارية وكذا اجراءت العمل بما يشمل :
  - قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية وما يتبعها من نماذج الإبلاغ .
  - سجلات المخاطر .
  - مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- تحسين البيئة الرقابية لوحدات اعمال البنك فيما يخص تقييم المخاطر المتبقية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية و نتائج قياس مؤشرات المخاطر الرئيسية وكذا الإختبارات اللاحقة.
- إستكمال وإعتماد خطط إستمرارية الأعمال لوحدات الأعمال الغير حيوية بالبنك.
- التاكد من مرونة البنك التشغيلية وذلك فى ظل نجاح نتائج الاختبارات السنوية لخطط إستمرارية الأعمال من خلال الاختبارات التالية:
  - إتاحة الأنظمة البنكية من مركز البيانات البديل.
  - تفعيل خطط إستمرارية الأعمال لبعض الوحدات طبقاً لمبدأ الإزاحة .
  - فاعلية شجرة الإتصال لخطط إستمرارية الأعمال الخاصة بوحدات البنك الحيوية / شبكة فروع البنك.
  - تفعيل الإطار العام لمواجهة مخاطر الإحتيال وذلك من خلال :
  - تطوير آلية الابلاغ عن كافة حالات الإحتيال.
  - حالات إحتيال الدفع الالكترونى.
  - توسيع نطاق اختبارات الاحتيال اللاحقة.
- نجاح مصرفنا فى استيفاء شروط ومعايير البنك المركزى المصرى للانضمام الى منظومة الابلاغ الإلكترونية بعد حصول فريق عمل الاحتيال بمصرفنا على التدريب اللازم ليصبح من البنوك الرائدة فى تفعيل المنظومة المشار اليها.
- الالتزام بمبدأ الشفافية والافصاح وذلك من خلال تقديم و عرض التقارير الدورية إلى الإدارة العليا وكذا لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- العمل على زيادة الوعى ونشر ثقافة تجنب المخاطر التشغيلية ومخاطر الإحتيال وكذا ضمان إستمرارية الأعمال للسادة العاملين بالبنك ،من خلال:
  - عقد دورات تدريبية داخلياً من خلال الإدارة.
  - تعميم منشورات دورية بالدروس المستفادة.
  - التحديث الدوري للمنصة الإلكترونية على البوابة الداخلية للبنك لتجميع كافة الدروس المستفادة والتعليمات التي تم تعميمها/إصدارها من قبل الإدارة.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

**2- مخاطر السوق**

- تعزيز الهيكل التنظيمى لإدارة مخاطر السوق وفصل الإختصاصات على النحو التالى:
  - إدارة مخاطر السوق Market Risk Unit
  - إدارة مخاطر السيولة Liquidity Risk Unit
  - إدارة المكتب الأوسط Middle office
- إعداد وتعزيز السياسات والأطار التنظيمى لإدارة مخاطر السوق والسيولة
- تم تفعيل دور إدارة مخاطر السيولة التابعة للإدارة العامة لمخاطر السوق والسيولة.
- تم البدأ فى تفعيل بعض مهام ومسئوليات إدارة المكتب الأوسط Middle Office .
- تم تطوير/تحديث منهجيات القياس و إختبارات التحمل لمخاطر السوق Market Risk Stress Test Framework
  - مخاطر السيولة Liquidity Stress Test
  - مخاطر أسعار الصرف FX Stress Test
  - مخاطر أسعار العائد IRR Stress Test
- تم تطوير أدوات ومنهجيات القياس و مراقبة مخاطر السيولة / ومخاطر التركز فى مصادر الأموال لمصرفنا تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق والتى تساعد على قياس ومراقبة تلك المخاطر كما تساعد على التنبأ بالنسب الرقابية ، ويتم عرضها على القطاعات المعنية بجانب تطوير مجموعة من التقارير لعرضها على الإدارة العليا.
- رفع كفاءة التقارير والتحليلات : تم أستحداث (منهجية) مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق لمراقبة نسب التركز فى استثمارات و حدود المراسلين لمصرفنا
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السوق المعتمدة لمصرفنا وذلك للعمل نحو التحديد والفصل بين مسئوليات وسلطات المسئولين بالإدارات المعنية ذات الصلة .
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر أسعار العائد وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر أسعار العائد.
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السيولة وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- متابعة الإدارات المعنية للتأكد من الإلتزام بمستويات المخاطر المقبولة لمخاطر السوق لمصرفنا Market Risk Appetit
  - * مستويات المخاطر المقبوله F.X Risk Appetite
  - * مستويات المخاطر المقبوله IRRBB Risk Appetite
  - * مستويات المخاطر المقبوله LCR – NSFR Risk Appetite
  - مستويات المخاطر المقبوله لنسبة السيولة القانونية
- تم التنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وتحديث البرامج المستخدمه فى تحديد وقياس ومراقبة أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة IRRBB .

**رابعاً: دور قطاع الشئون القانونية في إطار الرقابة الداخلية:**

- يلعب قطاع الشئون القانونية دورا هاماً في تسيير أعمال البنك بما يتفق مع أنظمة وقوانين الدولة، حيث يرعى قطاع الشئون القانونية حقوق كل من العملاء والعاملين بالبنك والتزامات كل منهم ليكون الهدف النهائي هو إرساء قواعد العدالة وتطبيق النصوص القانونية، كما تعمل



INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
إعتماد مجلس الإدارة
٢٠٢٥ / ٧ / ١٦

أيضا للحد من المخاطر القانونية التي قد تؤدي إلى إلحاق خسائر بالبنك أو تخفيض ربحيته، و يعكس الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الصناعية استقلالية القطاع .

- يعتبر رئيس قطاع الشئون القانونية هو المسئول عن عمل الإدارة بشكل عام وإدارة علاقاتها مع الجهات ذات الصلة، كما أنه المسئول عن تطوير إستراتيجية القطاع وتوافقها مع الإستراتيجية العامة للبنك
- يُبدى القطاع القانوني الآراء القانونية في كل ما يحال إليه من الإدارات المختصة وبما يضمن اتفاق كافة سياسات وإجراءات وقرارات وأنشطة ومنتجات البنك مع القوانين والأعراف المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري والجهات الرقابية وتعليمات البنك الداخلية.
- اتخاذ كافة إجراءات التقاضي وأية إجراءات أخري بما فيها رفع القضايا وتحريك الدعاوي بما يضمن المحافظة على أصول البنك وحقوقه لدي الغير وتمثيل البنك أمام المحاكم والجهات ذات الصلة أو تفويض من يلزم للقيام بذلك بعد موافقة السلطات المختصة.
- الإعداد والمراجعة والصياغة القانونية لكافة المستندات ومنها على سبيل المثال نماذج فتح الحساب والعقود والإرتباطات التي يبرمها البنك مع الأطراف الأخرى - بما فيها العمليات الإئتمانية - والمتابعة القانونية لما قد يطرأ عليها من مشكلات تعترض تنفيذها.
- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة خاصة فيما يتعلق بإجراءات الرهون بأنواعها ومتابعتها والتنفيذ على الضمانات المقابلة.
- التحقيق في الوقائع والمخالفات المنسوبة إلى موظفي البنك والمحالة من السلطة المختصة واتخاذ اللازم بشأنها
- التنسيق مع مجموعة المخاطر وقطاع الشئون المالية وكذا قطاع الإلتزام بالبنك بشأن تقدير المخاطر القانونية التي قد يتعرض لها البنك وتقدير المخصصات اللازمة لمواجهة أية أعباء أو خسائر أو بشأن تفسير القوانين واللوائح.
- أية اختصاصات أخرى ذات علاقة بطبيعة عمل الإدارة، وتكلف بها من السلطة المختصة مثل المشاركة في اللجان التي قد تحتاج لخبرة قانونية.

## 3. الإدارة العليا

- تتمثل الإدارة العليا في مسئولي القطاعات الرئيسية بالبنك، ويقع على عاتقهم مسئولية الإشراف اليومي على أعمال البنك، وتنفيذ الأستراتيجيات والسياسات.
- يعكس الهيكل التنظيمي للبنك وإجراءات العمل مبدأ الشفافية والإفصاح لضمان فاعلية الإدارة بالبنك، وتم تحديد سلطات ومسئوليات توزيع المهام المختلفة الخاصة بمسئولي الإدارة العليا بشكل واضح وتجنب تعارض المصالح والتأكيد على استقلالية الوظائف الرقابية.
- يتمتع مسئولو الإدارة العليا بالخبرة والمعرفة والقدرات والمهارات الضرورية لممارسة أعمالهم وقيادة العاملين بكفاءة،حيث تعتبر الإدارة العليا هي المسئول الأول عن أداء البنك أمام المجلس
- يتابع مسئولو الإدارة العليا، كل في حدود اختصاصه، أداء مديري الإدارات والأقسام فيما يتعلق بأنشطة البنك وعملياته مع التأكد من حسن أداء العاملين والتزامهم بالسياسات الداخلية وإجراءات العمل وكذا التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK
اعتماد مجلس الإدارة
بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥

## 4. علاقة البنك بمراجعي الحسابات

- تولى المحاسب/ محمد عبدالعزيز احمد خليل – مكتب / مصطفى شوقي Forvis Mazars و المحاسب/ خالد كمال أحمد محمد- الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات بنك التنمية الصناعية عن عام 2024.
- أعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.
- يلتزم مراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:
  - الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.
  - قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته
  - وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية
- يقوم قطاع المراجعة الداخلية بالتأكد من قيام مراقب الحسابات بإعداد تقرير تفصيلي يتضمن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك بجميع مستوياته وموافاة البنك المركزي بنسخة منه وذلك وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والتعليمات الصادرة ف هذا الشأن.
- تدعم أعمال مراقبي الحسابات جودة وتطوير نظام الرقابة الداخلية بالبنك وذلك من خلال توصياتهم وكذا المناقشات التي تتم مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، أخذاً في الإعتبار أن أعمال قطاع المراجعة الداخلية تساهم في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة الخارجية، ويظل المراجع الخارجي هو المسئول الأول عن إبداء الرأي في مدى صحة القوائم المالية للبنك.
- يخطر البنك مراقبي الحسابات بتقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة، وإبقائه على علم بأي أمر مهم يلفت انتباه المراجعة الداخلية، كما يجب إخطاره بالأمور الجوهرية التي تُعد ذات حيثية بالنسبة للبنك المركزي، ويقوم المراجع الخارجي بإبلاغ رئيس قطاع المراجعة الداخلية بأي من الأمور الهامة التي قد تؤثر سلبا على عمل قطاع المراجعة الداخلية.
- يُنسق قطاع المراجعة الداخلية مع مراقب الحسابات خاصةً عند مناقشة التوصيات الخاصة بتطوير نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة
- يحرص بنك التنمية الصناعية على وجود اتصال مباشر بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة وإرسال التقا ير مباشرة لها.

## 5. العلاقة بين بنك التنمية الصناعية و البنك المركزي المصري

- يقدم البنك للبنك المركزى بيانات شهرية وأسبوعية ويومية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية وذلك في المواعيد المحددة لذلك وطبقا للنماذج التي تم إعدادها لذلك من جانب البنك المركزي .
- يلتزم البنك بتقديم ما يطلبه البنك المركزي من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزى الحق في التفتيش والاطلاع على السجلات والحسابات ومحاضر مجلس الإدارة وجميع اللجان والنظم الآلية والوسائط الإلكترونية للبنك والشركات والجهات التابعة له داخل جمهورية مصر العربية بما يكفل تحقيق أغراضه ، كما يحق له مطالبة المساهمين الرئيسيين بأى بيانات لازمة للتحقق من استمرار توافر شروط الموافقة على طلب التملك.

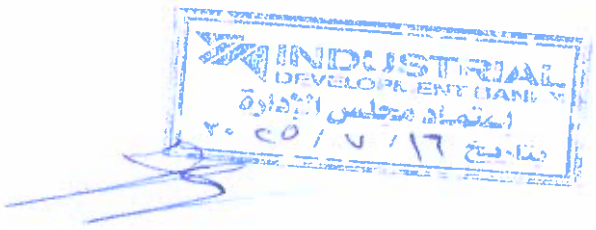

### 6. حقوق المساهمين

يحتفظ بنك التنمية الصناعية بقنوات إتصال مفتوحة و تتصف بالشفافية مع المساهمين.

### 7. الإفصاح و الشفافيه

- يلتزم البنك بالإفصاح وفقا للقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي ، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعًا سنويًا يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية و مراقبي الحسابات و ذلك لإستعراض النتائج المالية.
- يلتزم "بنك التنمية الصناعية" بإخطار البنك المركزي بكل تعديل يراد إجراؤه في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي قبل عرضه على الجمعية العامة ، كما يلتزم بإخطار البنك المركزي بكل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب الترخيص تطبيقا للمادة رقم (92) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020.

### 8. سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل

يلتزم بنك التنمية الصناعية بسياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل ، والتي تعطي الحماية الكافية للموظفين المبلغين عن تلك الممارسات.

## ثانياً : المعلومات الجوهرية المالية و غير المالية خلال عام 2024

### 1. الغرامات و الجزاءات خلال عام 2024

لم يتعرض بنك التنمية الصناعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى جزاءات أو عقوبات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي أو سمعته

### 2. النظام الأساسي للبنك

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 26 يونيو 2024 على تعديل المواد الآتية:

- مادة رقم (4): حيث يهدف التعديل الإلتزام بتعليمات الهيئة العامة للإستثمار و الأجهزة الرقابية بإشتراط الحصول على موافقة الهيئة العامة لإستثمار حال إنشاء فروع بمنطقة شبه جزيرة سيناء و مراعاة لقرار السيد رئيس الوزراء رقم 350 لسنة 2007 و قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 356 لسنة 2008 و أخذا في الإعتبار القنون رقم 14 2012 بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء.
- مادة رقم (18): حيث يهدف التعديل تحديد الحد الأدنى لأعضاء مجلس الإدارة بخمسة أعضاء على الأقل لتفادي نقص عدد الأعضاء عن الحد الأدنى (7 أعضاء وفقا لنص المادة قبل التعديل) خلال النصف الأول من عام 2024
- مادة رقم (23): حيث يهدف التعديل إلتزام البنك بتعليمات البنك المركزي بشأن عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة و فقا لتعليمات الحوكمة.

### 3. تطوير و تحديث شبكة فروع و ماكينات الصراف الآلي للبنك

- خلال عام 2024 ، قام بنك التنمية الصناعية بتحديث فروعه بصعيد مصر و هي : فرع سوهاج – فرع أسيوط – فرع قنا.
- كما بلغت عدد ماكينات الصراف الآلي خلال عام 2024 : 48 ماكينة موزعة على أنحاء جمهورية مصر العربية

## ثالثاً: إسهامات البنك في التنمية المجتمعية خلال عام 2024

يتبنى بنك التنمية الصناعية نهجًا متكاملاً للمسؤولية المجتمعية، يركز على تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع ، وتتبع استراتيجية المسئولية المجتمعية للبنك وفق أهدافه واستراتيجيته ، وذلك من خلال المشاريع التي يساهم فيها حيث يهتم بالتمويل المستدام الذى يحقق أهداف التنمية المستدامة ويلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية، بالاضافة الى تمكين بعض الفئات خاصة المرأة والشباب ، وذوى الهمم ، كما يهتم بالحد من البطالة والتدريب والتاهيل إلى جانب الإهتمام بمجالات الصحة والتعليم، ودعم المشروعات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وتعزيز فكر الشمول المالي . مع التركيز على الفئات الاكثر إحتياجاً خاصة بمحافظات وقرى مبادرة حياة كريمة.

ونسعى لتعزيز دورنا المجتمعي من خلال شراكات استراتيجية مع المؤسسات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة لتحقيق حياة كريمة وقد تم :

- دعم ذوي الهمم: تم تجهيز 75% من شبكة ماكينات الصراف الآلي بخدمات لذوي الهمم مثل تقنية برايل ولغة الإشارة، وتجهيز 11% من فروع البنك لاستقبال العملاء ذوي الهمم وتقديم خدمات مخصصة لهم.
- التمكين الاقتصادي: تقديم برامج تدريبية للشباب والنساء في المناطق النائية لتعزيز فرصهم في سوق العمل.
- دعم مبادرات قومية لتحسين جودة الحياة للفئات المهمشة والاكثر احتياجا. وتعزيز دور البنك في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال مشاركته الفعالة في العديد من الأنشطة التي تدعم التنمية المستدامة، ومن أبرز المبادرات:
  - التعاون مع صندوق تحيا مصر من خلال المساهمة في قافلة "أبواب الخير 2024" لتجهيز عدد 1000 كرتونة ، ليتم توزيعها على الاسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً بمناسبة شهر رمضان المعظم.
  - التعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية لإعداد كراتين رمضان ، ليتم توزيعها على الفئات المستهدفة .
  - التعاون مع جمعية الاورمان لبيع صكوك الاضاحي من خلال فروع البنك.
  - التبرع لمبادرة صكوك الاضاحي والتي تنظمها وزارة الأوقاف موسم 2024.
  - تنظيم زيارة لمستشفى الناس لعلاج الأطفال والكبار بالمجان
  - بمناسبة اليوم العالمي للطفولة قام وفد من مصرفنا بإجراء زيارة إلى مستشفى الناس، والمتخصصة في علاج أمراض القلب للأطفال بالمجان، والتي تهدف إلى توفير خدمات طبية مجانية عالية الجودة بأحدث التقنيات العالمية، وخلال الزيارة، تم عمل جولة شاملة داخل المستشفى للاطلاع على كافة المرافق المتوفرة بها والمتميزة،كما قام الوفد الخاص بمصرفنا بتوزيع هدايا تذكارية على جميع الأطفال بالمستشفى، مما أسهم في إدخال البهجة على قلوبهم وتعزيز روحهم المعنوية.

- ومن منطلق نشـر ثقافة الفريق الواحد وتحقيق قيمة مضـافة تم رعاية الماراثون الذى تنظمه جمعية اصـدقاء احمد بهاء الدين والذى يخصـص عائداته لدعم المبادرات التنموية والثقافية بصعيد مصر بمشاركة فريق من البنك .
- انطلاقا من دور البنك في تشـجيع ودعم الحرف اليدوية والمشـروعات متناهية الصـغر ، وتمكين المرأة ، تم تنظيم وتنسيق معرض للحرف اليدوية بمقر البنك فى 2024 ،وإشتمل على العديد من العارضين للمنتجات المحلية المختلفة (جلود – أخشاب – فضة مصري – اكسسوارات بالإضافة الى العديد من المنتجات المحلية المختلفة) .

**المشاركة في مبادرة رواد النيل:**

- يشارك IDB في مبادرة رواد النيل التى يرعاها البنك المركزي المصري بهدف نشر الوعى وتنمية وتأهيل وزيادة قدرات أصحاب المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ورواد الاعمال من الشـباب، ودعم وتشجيع المنتج المحلى ،وقد تمت مشاركة مصرفنا بالمبادرة من خلال رعاية حاضنة أعمال تصميم وتصنيع الاسطمبات وذلك من أجل دعم وتشجيع صناعة الاسطمبات داخل مصر وعدم اسـتيرادها من الخـارج وتحقيق التنمية المسـتدامة وقد تم الآتى حتى عام 2024:
- تقديم الخدمات الآتية تحت رعاية البنك:
  - التصميم الميكانيكي
  - تصنيع الإسطمبات
  - حقن الإسطمبات
  - التصنيع
  - الخطط الانتاجية

وكانت النتائج على النحو التالى:

- تم تقديم الدعم لإجمالى عدد 128 مشروعا.
- الإسطمبات المصنعة : عدد 15 إسطمبة .
- تم تنفيذ اجمالى عدد 42 نموذج من معدات والات خاصة بالتصنيع وتصميم الاسطمبات بمقر MICRO FACTORY
- تم تقديم خدمات لعدد 63 شركة لتحسين تميزها التشـغيلى ، وتحسـين أداء منتجاتها ، وتصـنيع قوالب (اسطمبات) جديدة لتوسيع نطاق مبيعاتها وتقليل وقت طرح منتجاتها فى السوق.
- تم اسـتفادة عدد 258 متدرب من دورات التدريب المقدمة باجمالى عدد سـاعات تدريب بلغت 478ساعة.
- كما تم انشـاء عدد (6) وحدات مراكز خدمات تطوير أعمال تحت شـعار "رواد النيل" ، بمقرات مراكز الشباب والرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة في عدد من محافظات الدلتا والصعيد - ضـمن مبادرة رواد النيل، إحدى مبادرات البنك المركزي المصـري - في محافظات الغربية ، المنوفية ، دمياط ، المنيا ، أسيوط و سوهاج.

و يستهدف بنك التنمية الصناعية من إنشاء هذه المراكز دعم وتأهيل الشباب و ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة وخلق فرص إستثمارية فى المجالات الاقتصادية المختلفة خاصة الصناعية واختيار المشـروعات الواعدة ورعايتها و الذي من شـأنه المسـاهمة في زيادة التصـنيع المحلي، هذا بالاضـافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية. و التي من ضمنها (تكوين فكرة مشروع- تأسيس مشروع – دراسات الجدوى – تيسير تسجيل النشاط أو الحصول على التراخيص) وذلك بالتعاون مع جامعة النيل ، وبما يساهم في النمو الاقتصادي وما يحققه من تنمية مستدامة وتوافقاً مع إستراتيجية الدولة 2030.

## الخاتمه

يهتم "بنك التنمية الصناعية" بإتباع معايير الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة واجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم "بنك التنمية الصناعية" بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطرأ من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر "بنك التنمية الصناعية" تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة للإنتشار داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافيه لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ "بنك التنمية الصناعية" خلال فترة 2024 (كما تم توضيحه في هذا التقرير) العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة وأيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضا فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات و بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا .

و يواصل "بنك التنمية الصناعية" في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقا للتعليمات و تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقرارا و إلتزاما من "بنك التنمية الصناعية" بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.